الأمم المتحدة

A/C.5/57/SR.12

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

Distr.: General
24 March 2003
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثانية عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد شارما ..... (نيبال)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١١٦ من جدول الأعمال: خطة المؤتمرات

البند ١١٤ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

البند ١١٢ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (تابع)

البند ١١١ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

02-65216 (A)
0265216

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٠٥.

البند ١١٦ من جدول الأعمال: خطة المؤتمرات (A/56/901؛ و A/57/32 و Corr.1، و A/57/228 و Add.1-2، و A/57/289 و A/57/472)

١ - **السيد نامافيشيوس** (رئيس لجنة المؤتمرات): عرض تقرير لجنة المؤتمرات لعام ٢٠٠٢ (A/57/32 و Corr.1)، فقال إن جزءا كبيرا من عمل لجنة المؤتمرات قد خصص للنظر في التقرير الموحد للأمين العام عن تحسين أداء إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات (A/57/289). وقد أشادت اللجنة بالأمين العام للتحليل الصريح لعمليات الإدارة ورحبت بالحلول الابتكارية التي اقترحها وباعتزامه تنفيذ التدابير الخاضعة لسلطته دون تأخير بوصفه المسؤول الإداري الأول للمنظمة.

٢ - وأضاف أن اللجنة قد قدمت توصيات محددة بشأن عدد من المسائل، منها الأخذ بالإدارة الشاملة؛ وتنفيذ التحسينات المقترحة، اعتمادا على المشورة والدعم من مكتب خدمات الرقابة الداخلية؛ وإدماج مهام أمانتي الخدمة الفنية للجنتين الخامسة والسادسة في الإدارة؛ والسبل البديلة المحتملة لمعالجة مسألة المحاضر الموجزة؛ وتحسين الحالة الراهنة المتعلقة بتأخر تقديم وإصدار الوثائق عن طريق تنفيذ نظام جديد لتحديد آجال زمنية لتقديم الوثائق؛ ووضع مؤشرات للأداء وتحديث المعايير الراهنة لحجم العمل بحيث تعكس المهام التي يؤديها موظفو اللغات وآثار المستحدثات التكنولوجية؛ وإشراك مراكز عمل رئيسية أخرى في الإصلاحات، مع مراعاة خصائصها المميزة ومسؤولياتها التنفيذية؛ وإدماج واستخدام نظم التشغيل القائمة عند استحداث مزيد من الأدوات الإلكترونية لتفادي الازدواجية؛ وتوفير دعم متخصص كاف في مجال تكنولوجيا المعلومات إلى جميع مراكز العمل الرئيسية.

٣ - ومضى يقول إن اللجنة قد لاحظت مع الارتياح أن الأمانة العامة قد راعت عند إعداد مشروع جدول المؤتمرات والاجتماعات المنقح لعام ٢٠٠٣، الترتيبات المتعلقة بيوم الجمعية العظيمة للأورثوذوكسيين في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وطلبت من الأمانة العامة أن تقوم عند إصدار مشروع الجدول المنقح لعام ٢٠٠٣ والجداول المقبلة بتحديد مصدر تمويل كل بند وأن تبين بوضوح هيئات المعاهدات التي صدرت لها استثناءات تتيح تمويلها من الميزانية العادية. كما دعت الأمين العام إلى أن يقدم حسب الاقتضاء، عند صياغة جدول المؤتمرات والاجتماعات لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، مقترحات لتفادي فترات الذروة في شتى مراكز العمل.

٤ - وفيما يتعلق بمسألة استخدام موارد ومرافق خدمة المؤتمرات، قال إن اللجنة قد لاحظت ببالغ القلق أن معامل الاستخدام العام في مراكز العمل الأربعة في عام ٢٠٠١ قد هبط بمقدار ست نقاط عن المستوى المرجعي المحدد وهو ٨٠ في المائة. وأضاف أن رئيس لجنة المؤتمرات قد أجرى مشاورات مع رؤساء وأمانات الهيئات التي كانت تستخدم مواردها استخداما ناقصا لمدة ثلاث سنوات على التوالي وحثهم على النظر في إدخال تعديلات في برامج عملهم وضبط الطريقة التي يؤدون بها ذلك العمل وعلى أن يتعاونوا بشكل أوثق مع خدمات المؤتمرات. وأحاطت اللجنة علما بالتعليل الذي قدمته بعض اللجان ومؤداه أن إنهاء الاجتماعات مبكرا يمكن اعتباره مؤشرا على الكفاءة وأكدت أن حسن تخطيط برنامج العمل ومرونة تعديله هما أفضل سبيل لتقليل الوقت الضائع بسبب تأخر بدء الاجتماعات وإنهائها مبكرا. وخلصت اللجنة إلى أنه إذا لم تتحسن إحصاءات الاستخدام لدى أكثر الهيئات دأبا على الاستخدام الناقص، فستنظر في اتخاذ مزيد من الخطوات لعلاج الحالة وتقديم توصيات بهذا الشأن إلى الجمعية العامة.

٥ - وفيما يتعلق بتعديل المنهجية، قال إن اللجنة ترى أن معامل الاستخدام يتفوق بشكل واضح، بوصفه مقياسا عاما للاستخدام، على كل من نسبة الاجتماعات ومعامل دقة التخطيط ولهذا ينبغي الاحتفاظ به باعتباره المؤشر الرئيسي. إلا أن اللجنة خلصت إلى أنه ينبغي مواصلة النظر فيما إذا كان معامل دقة التخطيط مؤشر قياس أنسب للهيئات التي تجتمع على مدار السنة تقريبا وليس فقط أثناء الجزء الرئيسي للجمعية العامة.

٦ - وأضاف أن اللجنة قد رحبت بالجهود التي بذلت في السنة الماضية لتحسين استخدام خدمات المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، ولكنها أعربت عن أسفها لعدم توفير تقرير خطي عن هذا الموضوع للنظر فيه. كما رحبت اللجنة بالزيادة الملحوظة في عدد المناسبات التي نظمت في مركز الأمم المتحدة في بانكوك وبالزيادة المزمعة في هذه المناسبات في عام ٢٠٠٢.

٧ - وقال إن اللجنة قد بحثت طلبات الاستثناء من الفقرة ٧ من الجزء الأول من قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٤٠ وأوصت بأن تأذن الجمعية العامة صراحة لسبع هيئات بالاجتماع في نيويورك أثناء الجزء الرئيسي لدورتها السابعة والخمسين. كما طلبت إلى الأمانة العامة أن تبلغ الهيئات ذات معدلات الاستخدام المنخفضة جدا بأرقام استخدامها السابق لإشعارها بالحاجة إلى تفادي الفقد في خدمات المؤتمرات.

٨ - وفيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بالوثائق والمنشورات، قال إن اللجنة قد أحاطت علما بالتدابير التصحيحية التي اتخذها الأمين العام فيما يتعلق بإتاحة الوثائق في موقع الأمم المتحدة على الشبكة قبل توزيعها بصورة متزامنة بجميع اللغات الرسمية. ورحبت بما أعلنته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا من عزم على زيادة النسبة المئوية للوثائق المتاحة باللغة العربية من ٤٧ في المائة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ إلى ٨٠ في المائة في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ و ١٠٠ في المائة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

٩ - وبخصوص المسائل المتعلقة بالترجمة التحريرية والترجمة الشفوية، قال إن اللجنة قد لاحظت أن من المحتمل أن يجري في غضون سنة أو ثلاث سنوات حل المشاكل التقنية المتبقية المتصلة بالترجمة الشفوية من بعد وهي تتطلع إلى نتائج التحليل الشامل الذي ستجري فيه مقارنة تكلفة استعمال الترجمة الشفوية من بعد بفائدتها. كما لاحظت اللجنة مع الارتياح نتائج الجولة التدريبية الأولى للمترجمين الشفويين في تشكيلة اللغات المستحسنة، التي جرت في عام ٢٠٠١، وأيدت استمرار تلك المبادرة بأسلوب مرن وفي حدود الموارد الموجودة.

١٠ - وأنهى كلامه قائلا إن اللجنة قد أكدت أن تكنولوجيا المعلومات تشكل عنصرا حاسما في تحقيق الإدارة الشاملة المتكاملة لخدمات المؤتمرات وطلبت إلى الأمانة العامة أن تضمن اتساق مشاريع الإدارة مع الاستراتيجية العامة للمنظمة وتوافقها مع الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية الثابتة. وقال إنه ينبغي إعطاء أولوية للمشاريع التي بإمكانها تحسين الإنتاجية على نطاق الإدارة دون التضحية بالنوعية. كما ينبغي للأمانة العامة أن تدرس المزايا النسبية لنظم تتبع الوثائق الجاري استخدامها حاليا في مراكز العمل المختلفة وإمكانية الجمع بين أفضل الخصائص في كل منها. وينبغي لها أيضا، بالنظر إلى تحسن التكنولوجيا، أن تستخدم بشكل أكبر تقنية التخاطب من بعد بالفيديو في الاجتماعات لزيادة الاتصال بين الهيئات الحكومية الدولية ومسؤولي الأمانة العامة الموفدين للعمل بعيدا عن المقر، مع تحقيق وفورات في التكلفة في الوقت نفسه.

١١ - **السيد شين جيان** (وكيل الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات): عرض تقارير الأمين العام عن خطة المؤتمرات (A/57/228 و Add.1-2)، وتحسين أداء إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات (A/57/289)، والموقف فيما يتعلق بتعيين موظفين لقسم الترجمة الشفوية في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي (A/56/901)، فقال إنه ليس من المستغرب أن تعقد الإدارة الآن العزم على تصحيح أدائها، لأن الدول الأعضاء ظلت تدعوها عاما بعد عام إلى فحص عملياتها لجعلها أكثر كفاءة وفعالية من حيث التكاليف.

١٢ - فأولا سيكون هناك تغيير كبير في فلسفة الإدارة، إذ من الواضح أنها لا تستطيع حل المشاكل باستخدام نفس العقلية التي أوجدت تلك المشاكل أصلا. وقد أحسنت الإدارة التصرف بوصفها مقدم خدمة مستقبِل، ولكن ذلك لم يتحقق إلا بتكلفة كبيرة وبطريقة غير رشيدة. ولهذا فإن الإدارة، شأنها في ذلك شأن سائر الأمانة العامة، تبتعد حاليا عن تقديم الخدمات عند الطلب إلى تسيير الأحداث في حدود مواردها المتاحة. وسيكون دورها سباقا بدرجة أكبر إذ ستتحكم في الأحداث بدلا من الوقوع تحت رحمتها. وسيجري التركيز بدرجة أكبر على التخطيط المسبق لإنهاء الارتجالية في تلبية احتياجات خدمة المؤتمرات.

١٣ - وأضاف أن تغييرات جذرية قد اقتُرحت في أساليب العمل الداخلية للإدارة للتركيز على نطاق كامل من الفوائد. فقد جرت باستفاضة دراسة تسلسل الوثائق وتسلسل الاجتماعات، وهما العنصران الرئيسيان لأنشطة الإدارة، وتحديد البرامج الفرعية ذات القيمة المحدودة بغية نقل الموارد إلى حيث تستطيع أن تحقق آثارا أكبر على نطاق المنظومة. وتقرر تعزيز التحرير القَبلي، مثلا، حتى يستطيع المترجمون التحريريون ممارسة عملهم انطلاقا من مواد محررة جيدا وبالتالي القيام بعمل ذي نوعية أفضل مع تضييع موارد أقل.

ولما كان ترشيد طلبات عقد الاجتماعات قد أسفر عن زيادة كفاءة استخدام الموارد، يُقترح أن تكون هناك درجة مماثلة من إمكانية التنبؤ بالنسبة للوثائق، التي تشكل مصدر قلق متواصل لدى الدول الأعضاء. وسيجري تحسين التخطيط المسبق لضمان تقديم الوثائق في الموعد المحدد وتحسين نوعيتها ومراعاة الحدود الموضوعة لصفحاتها. كما سيجري تكييف القدرة على تجهيز الوثائق بعد تسلمها لمسايرة الطلبات على خدمات الإدارة.

١٤ - ومضى يقول إن الإدارة على وعي بالشواغل التي أبديت بشأن نوعية خدمات الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية وتزمع اتخاذ عدد من التدابير لضمان أن تظل النوعية هي الشاغل الأساسي في عمل الإدارة. وسيجري إعادة النظر في آليات مراقبة النوعية وإجراءات التدريب والتوظيف بغية تحسينها.

١٥ - وتابع قائلا إن الإدارة قد عجلت أيضا من جهودها الرامية إلى تحسين تغطيتها العالمية واستخدام مواردها المحدودة المتاحة في العالم أجمع بأقصى قدر من فعالية التكلفة. وسيزداد انتظام وفعالية العلاقات المؤسسية بين الإدارة ومراكز العمل الثلاثة الأخرى. كما سيجري تعزيز التخطيط المسبق المنسق بين مراكز عمل مختلفة لتحقيق درجة أفضل من المعاوضة بين أوقات كثافة الاجتماعات وأوقات قلتها الشديدة. وسيجري فعل ذلك كله في إطار روح الأخذ بالمركزية على صعيد السياسات وباللامركزية على الصعيد التنفيذي.

١٦ - وأردف قائلا إن التكنولوجيا تمثل المحور الذي سيقوم عليه كل ما تزمع الإدارة إنجازه. فبإمكان التكنولوجيا أن تزيد من كفاءتها عن طريق التجهيز الإلكتروني الكامل للوثائق ومن فعاليتها من حيث التكاليف عن طريق الطباعة عند الطلب. وتعكف الإدارة حاليا على استراتيجية للتطوير

التدريجي للمشاريع المتوخاة في التقارير. ويجري العمل فعلا في عدد من المشاريع التي يمكنها أن تحقق نتائج فورية، ومنها اليومية الجديدة بما تتضمنه من وصلات إلكترونية بالوثائق والشاشات الجدارية لعرض معلومات الاجتماعات.

١٧ - ومضى يقول إن الهدف من جهود الإدارة ليس تخفيض الميزانية بل تحسين الأداء. وسيُمنح الموظفون الذين قد يتأثرون بإعادة التنظيم التدريب اللازم لنقلهم إلى المجالات التي يستطيعون فيها القيام بدور أكثر إنتاجا. ويتعين الآن ترجمة الأفكار الواعدة للإدارة إلى نتائج ملموسة من خلال استراتيجية تنفيذية شاملة على صعيد السياسات والصعيد التنفيذي بدعم من جميع الدول الأعضاء.

١٨ - **السيد مسيلي** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال، لدى عرضه لتقرير اللجنة الاستشارية ذي الصلة (الوثيقةA/57/472)، إن تقرير الأمين العام عن تحسين أداء إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات (A/57/289) تضمن كثيرا من المقترحات التي تستحق الثناء وإن الغرض من وراء تعليقات اللجنة الاستشارية هو تيسير تنفيذ هذه المقترحات.

١٩ - وأشار فيما يتعلق باستخدام موارد خدمات المؤتمرات، إلى إن اللجنة الاستشارية ترى أن احصاءات الاستخدام، والنتائج التي يتم التوصل إليها باستخدام تلك الإحصاءات، والإجراء المتبع استجابة لذلك، يجب أن تأخذ في الحسبان الأوضاع المعينة التي تتحكم في أعمال بعض الهيئات التي هي من فئة الهيئات التي يقل استخدامها عن اللزوم (الفقرة ٢).

٢٠ - وأضاف المتكلم قائلا إن اللجنة الاستشارية دعت، في الفقرة ٦ من تقريرها إلى توخي نهج عملي في تنفيذ مقترحات الأمين العام بشأن طلبات عقد مشاورات غير رسمية وتمديد الاجتماعات. وأوضح المتكلم أن انعدام المرونة خلال عملية التنفيذ قد يؤدي إلى ظهور صعوبات وسوء تفاهم لا لزوم له.

٢١ - وأفاد بأن اللجنة الاستشارية تؤيد، في الفقرة ٧ من تقريرها، هدف التسيير المتكامل للإدارة ولكنها تحذر من أن يكون هناك وضع قد تصبح فيه الإدارة مشرفا من بُعد على عمليات مراكز العمل الموجودة بعيدا عن المقر. إذ لا ينبغي الإخلال بمفهوم تفويض السلطة. وينبغي أن يكون الهدف هو أن تجعل الإدارة من وضع السياسة العامة وصياغة المعايير والمبادئ التوجيهية أمرا مركزيا وتفوِّض في الوقت نفسه المسؤولية الكاملة والمساءلة عن الأنشطة التنفيذية اليومية، بما في ذلك إدارة شؤون الميزانية وموارد الموظفين.وتحقيقا لهذا الغرض، تعتبر المشاركة الكاملة لمراكز العمل الموجودة في الخارج وللأجهزة التشريعية المعنية أمرا ضروريا لنجاح الإصلاحات المقترحة.

٢٢ - وتابع قائلا إن اللجنة الاستشارية ترحب بالمقترحات الداعية إلى التخطيط المسبق من أجل أن يتم تجهيز الوثائق والتقارير على نحو يتسم بقدر أكبر من التنظيم. ولدى تنفيذ هذه التدابير، ينبغي الاضطلاع بتحليل منهجي لكل الأسباب الكامنة وراء حالات التأخير في تقديم التقارير ووثائق الأجهزة التداولية من أجل إدخال التغييرات اللازمة لتحسين التخطيط المسبق في ضوء التجربة. وفي هذا الصدد، ترحب اللجنة بما تعتزمه الأمانة العامة من الشروع في إجراء استعراض لجداول الاجتماعات على نطاق المنظومة وترى أن ثمة جدوى في إشراك الدول الأعضاء في الممارسة.

٢٣ - وأوضح أن اللجنة الاستشارية سبق لها أن أبدت بصورة منتظمة تعليقات على مشاكل الخدمات اللغوية وقامت في آخر تقرير لها بتسليط الضوء على التدهور الكبير في جودة الترجمة إلى بعض اللغات. وأوصت اللجنة، في الفقرة ١٢، بتجديد الالتزام بتدريب المترجمين التحريريين

والمترجمين الشفويين على حد سواء وباستخدام المؤسسات الوطنية للترجمة التحريرية والترجمة الشفوية لإجراء هذا التدريب.

٢٤ - وترد تعليقات اللجنة الاستشارية على الابتكارات التكنولوجية في الفقرة ١٩ من تقريرها. وأوضح رئيس اللجنة أنه يمكن إحراز مزيد من التقدم لو وفرت استثمارات أكثر في التكنولوجيات الجديدة وقدمت المساعدة المناسبة للبعثات التي تفتقر إلى القدرة على تلقي الوثائق الإلكترونية وطبعها.

٢٥ - وفي الختام أفاد بأن النجاح في تنفيذ المقترحات الواردة في الوثيقة A/57/289 يتوقف على إجراء حوار متواصل وفعال فيما بين جميع وحدات الأمانة العامة وبين الأمانة العامة والدول الأعضاء.

٢٦ - **السيد كريستيانسن** (الدانمرك): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي، والبلدان المنتسبة إستونيا وبلغاريا وبولندا وتركيا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا، فضلا عن أيسلندا وليختنشتاين والنرويج، فقال إن عمل الأجهزة الحكومية الدولية وهيئات الخبراء التابعة للأمم المتحدة يتطلب خدمات ذات جودة عالية في مجال الاجتماعات والوثائق. وأوضح أن الطابع الدولي للأمم المتحدة، بما يستلزمه من كفالة المساواة في معاملة جميع اللغات الرسمية، الذي يعد مسألة تكتسي أولوية بالغة بالنسبة للاتحاد الأوروبي، يشكل تحديا لمقدمي هذه الخدمات. وأفاد المتكلم بأن إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات هي السلطة الوظيفية الأساسية بالنسبة لخدمات المؤتمرات وبأنه يتعين عليها أن تكفل التنسيق الوثيق، مع مراعاة مسؤولية كل مركز من مراكز العمل عن الأنشطة التنفيذية من أجل تحقيق أقصى قدر من الفعالية من حيث التكاليف والمحافظة في الوقت نفسه على المستويات المطلوبة. وأوضح أن الاتحاد الأوروبي يقترح أن تحيط اللجنة علما بتقرير الأمين العام عن تحسين أداء إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات (A/57/289) وبتوصيات لجنة المؤتمرات، ويتوقع أن تكون الإدارة، في حالة اتخاذها للإجراء المقترح، شريكا للدول الأعضاء وللمنظمة يتسم بقدر أكبر من الاستجابة والإنتاجية والكفاءة والفائدة.

٢٧ - وقال إن الأمين العام ولجنة المؤتمرات ينبغي لهما أن يقوما بدور أكثر نشاط لدى إعداد جدول المؤتمرات والاجتماعات لعامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ من أجل تفادي حدوث حالات الذروة في العمل. وأوضح أنه على غرار لجنة المؤتمرات،فإن الاتحاد الأوروبي يساوره القلق لأنه لم يتم استخدام ٣٠٧ اجتماعات، أو ٩٢١ ساعة، في عام ٢٠٠١. ويثني الاتحاد على رئيس لجنة المؤتمرات لما عقده من مشاورات مع رؤساء الهيئات التي لم تستخدم بالكامل مواردها لثلاث سنوات على التوالي. وينبغي لهذه الهيئات أن تعيد النظر في برامج عملها وأن تأخذ بقدر أكبر من الانضباط من أجل الحد من التبذير. وهذا الأمر يدخل في باب كفالة السلامة والكفاءة في استخدام الموارد المالية للمنظمة، ولذلك ينبغي منحه أقصى درجات الأولوية.

٢٨ - **السيدة ناكيان** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وفدها قام بصفته عضوا في لجنة المؤتمرات، باستعراض شامل لتقارير الأمين العام عن خطة المؤتمرات (A/57/228 و Add.1 و Add.2) وعن تحسين أداء إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات (A/57/289)، وتقرير لجنة المؤتمرات لعام ٢٠٠٢ (A/57/32) ويرحب بتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/57/289 وبخاصة التدابير المقترحة للتخفيف من حالات التأخير في إصدار الوثائق عن طريق التخطيط المسبق، وإنشاء نظام لتعيين فترات زمنية محدد لتجهيز التقارير، وتحديد عدد الصفحات، والنظر في وسائل بديلة للتخلص من المحاضر الموجزة (مثل التسجيلات

الرقمية). ويؤيد بقوة طلب لجنة المؤتمرات إلى الأمين العام بأن يقدم تقريرا عن مشكلة المحاضر الموجزة إلى الجمعية العامة خلال دورتها الثامنة والخمسين. ومن المهم الزيادة إلى أقصى حد من استخدام التكنولوجيا. وينبغي للأمين العام مع ذلك أن يكفل إدراج مشاريع تكنولوجيا المعلومات في الاستراتيجية العامة للمنظمة وملاءمة هذه التكنولوجيا للخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية.

٢٩ - وأفادت بأن وفدها يتفق في الرأي مع ما خلصت إليه لجنة المؤتمرات من أن معايير أعباء العمل في حد ذاتها لا يمكن أن تقيم بشكل سليم المهام التي يقوم بها المترجمون، والمترجمون الشفويون ومجهزو النصوص، ولكنها مهمة في تقييم الإنتاجية. وهو يود من الأمين العام أن يضع مؤشرات للأداء من شأنها أن تقيم بشكل أفضل جودة خدمات اللغات. ويتفق كذلك في الرأي مع لجنة المؤتمرات ومع الاتحاد الأوروبي بشأن تفادي حالات الذروة في جدول المؤتمرات وبشأن الاستخدام الناقص للموارد بسبب تأخر انعقاد الاجتماعات في عام ٢٠٠١ واختتامها في وقت مبكر وإلغائها، ويدعو إلى الأخذ بتخطيط أفضل لتحسين الوضع. وبنفس الروح، يرحب الوفد بالهدف الذي يسعى الأمين العام إلى تحقيقه في مجال تقليص عدد الاجتماعات، التي يبلغ عددها حاليا ١٥ ٠٠٠ اجتماع في السنة، ويتطلع إلى تقديم مقترحات محددة بشأن كيفية تحقيق هذا الهدف. ووفقا للمادة ١٧ من الميثاق، فإن البلدان الأعضاء ينبغي ألا تتحمل سوى نفقات المنظمة، وأن تتولى الدول الأطراف مسؤولية تقديم الدعم المالي للهيئات المنشأة بمعاهدات التي هي أطراف فيها. وأوضحت أن وفدها يود بذلك أن تُدرج في جدول المؤتمرات تفاصيل عن مصدر التمويل لكل بند من البنود وإشارة إلى الهيئات المنشأة بمعاهدات التي طبقت بالنسبة لها استثناءات أتاحت لها الاعتماد على الميزانية العادية للمنظمة. وفي هذا الصدد، يرحب الوفد بإصدار تصويب لتقرير لجنة المؤتمرات (A/57/32/Corr.1)، أضيفت إلى الجدول بموجبه إشارات إلى الهيئات المنشأة بمعاهدات. وسعيا إلى تمكين الهيئات التشريعية المعنية من إجراء الاستعراض المناسب، طلبت أن يتم تحديد المقررات والتوصيات المعتمدة خلال الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٢ في مشروع جدول المؤتمرات.

٣٠ - **السيد هيريرا** (المكسيك): أشار إلى البيان الذي أدلى به وفده باسم البلدان الناطقة بالإسبانية، في الاجتماع الأول للجنة المعني بوضع اللغة الإسبانية بالمقارنة باللغات الرسمية للأمم المتحدة.

البند ١١٤ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

٣١ - **السيد كونر** (وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة): قال إنه قد تم، خلال الأشهر الستة الماضية، تخصيص مبالغ إضافية قيمتها ٥٩,٤ مليون دولار لإدخال تحسينات على البنية التحتية للمقر، وذلك نظرا لوجود حاجة إلى تعزيز الاحتياطات الأمنية لموظفي الأمم المتحدة، ومقرها. وأضاف أنه قد أحرز تقدم أيضا في مجال إتاحة المعلومات المتعلقة بالإدارة عبر الإنترنت لمديري البرامج، ووضع خطة تصميم شاملة لتجديد المقر، والموافقة على إصلاح الموارد البشرية، وتوسيع نطاق العمل في نظام المعلومات الإدارية المتكامل بحيث يشمل بعثات حفظ السلام. وأوضح، أنه خلال الأشهر الستة المقبلة، ستكون هناك عدة مبادرات جاهزة للتنفيذ، بما في ذلك أنظمة تتبع التقدم المحرز في مجال ما يحتمل تحقيقه من مكاسب في الإنتاجية، وتحويل سجلات المحفوظات إلى الصيغة الرقمية، والفراغ من إنشاء نظام لنشر الوثائق ومناولتها إلكترونيا، وذلك بالنسبة لسلسلة معاهدات الأمم المتحدة.

٣٢ - وقال إنه في حين أن سنة ٢٠٠١ كانت سنة مالية جيدة، فإن التوقعات لسنة ٢٠٠٢ ظلت غير مؤكدة. وبيّن أنه توجد أربعة معايير يمكن بها تقييم الوضع المالي للأمم المتحدة، وهي: الأنصبة المقررة غير المسددة، والنقد الحاضر، والديون المستحقة للدول الأعضاء، وقدرة الميزانية على الاستجابة للالتزامات المترتبة على ما تنيط به الدول الأعضاء المنظمة من ولايات.

٣٣ - وأوضح أنه فيما يخص الأنصبة المقررة، فإن البيانات المتوفرة حاليا تبين ما عليه الوضع في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وقال إن مستويات الأنصبة المقررة الإجمالية تشمل مبالغ تتعلق بالميزانية العادية والمحكمتين الدوليتين لرواندا ويوغوسلافيا السابقة وعمليات حفظ السلام. وبيّن أن الميزانية العادية ظلت ثابتة تقريبا لعدة سنوات، ويعود الفضل في ذلك إلى ما أمكن تحقيقه من وفورات في التكلفة وما تهيأ من ظروف أسعار صرف مواتية. وقال إن مستويات الأنصبة المقررة للمحكمتين قد ارتفعت بصفة مضطردة منذ إنشائهما، ويتوقع طروء زيادات أخرى، بسبب الموافقة على تعيين قضاة مخصصين للمحكمة الدولية لرواندا، والآثار المالية الطويلة الأمد المترتبة على إنفاذ الأحكام. وبيّن أن هناك إمكانية أقل للتنبؤ بتطورات الوضع العام لبعثات حفظ السلام، بيد أنه من المتوقع حدوث زيادات رئيسية بالنسبة لبعثتين أفريقيتين وهما، بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في حين أنه يتوقع طروء انخفاض بالنسبة لمعظم العمليات القائمة الأخرى.

٣٤ - وقال إن الوضع النقدي، في إطار الميزانية العادية، هو وضع حرج، بسبب البطء في دفع الأنصبة المقررة، أو عدم دفعها أصلا. وبيّن أنه في ٣٠ أيلول/سبتمبر، كان عدد الدول الأعضاء التي سددت بالكامل أنصبتها المقررة في الميزانية العادية ١٠٥ دول فقط، مقارنة بالإحصاءات الأفضل للسنوات الماضية. وقال إن ما مجموعه ٨٤ دولة عضوا لم تف بالتزاماتها المالية في إطار الميزانية العادية، ومن بينها ٣٩ دولة لم تسدد أية مبالغ على الإطلاق في سنة ٢٠٠٢. ونبّه إلى أن هذا التوجه، الذي هو مبعث قلق، يهدد بتقويض إمكانية المنظمة على تنفيذ أعمالها. وأوضح أن الدولتين اللتين تتحملان الوزر الأكبر في هذا الصدد هما الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل، حيث إن الأولى مدينة بمبلغ ٤٤٦ مليون دولار، والثانية مدينة بمبلغ ٤٤ مليون دولار. غير أنه بين أن كونغرس الولايات المتحدة قد اتخذ، في الآونة الأخيرة، قرارا بدفع قدر لا بأس به من دين الولايات المتحدة؛ وقد تم سداد القسط الأول، وقيمته ٤٧ مليون دولار في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، ويتوقع سداد القسط الثاني وقيمته ٢٠٨ ملايين دولار في نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر.

٣٥ - وقال إن الوضع أكثر سوءا فيما يخص الاشتراكات المقررة غير المدفوعة المتعلقة بالمحكمتين الدوليتين؛ إذ أن ٥٦ دولة عضوا فقط قد أوفت بالتزاماتها كاملة. وبين أنه فيما يخص عمليات حفظ السلام، فإن مشكلة الاشتراكات المقررة المستحقة تحد من قدرة المنظمة على سداد ما عليها من مبالغ للقوات وللمعدات المملوكة للوحدات. وعبّر عن ثنائه على تلك البلدان التي أوفت بجميع التزاماتها المالية، وهي استراليا، وأنغولا، وأيرلندا، وجنوب أفريقيا، وفنلندا، وكندا، وليختنشتاين، وموناكو، ونيوزيلندا.

٣٦ - وقال إن وضع الرصيد النقدي للميزانية العادية يشهد عجزا طفيفا، مضيفا أنه في الوقت الذي يتوقع فيه أن تكفل المساهمة المنتظرة من الولايات المتحدة وصول معدل العجز إلى صفر بنهاية السنة، فإن الوضع يظل حرجا. وبين أن فترات نقص السيولة الدورية التي شهدتها الميزانية العادية تطلبت الاقتراض من الرصيد النقدي لعمليات حفظ السلام، على فترات مختلفة طوال السنة. وأوضح أن الرصيد النقدي

للمحكمتين كاف لتمويل جميع الأنشطة المخططة، مقارنة بالوضع الهش في بداية السنة. ويتوقع تأمين رصيد نقدي قيمته ١٠ ملايين دولار لنهاية السنة. وأضاف أنه في الوقت الذي شهدت فيه مستويات الأرصدة النقدية تذبذبا واسعا منذ نهاية سنة ٢٠٠١، فإن الوضع، بصفة عامة، هو أفضل مما كان عليه منذ سنة خلت، مع توقع فائض مقداره ١ ٣٦١ مليون دولار.

٣٧ - وقال إنه على الرغم من التحسن النسبي الذي شهدته الأرصدة النقدية المجمعة لنهاية السنة، فإن الوضع أكثر هشاشة مما يبدو، بسبب القيود المفروضة على استخدام الرصيد النقدي لعمليات حفظ السلام لأغراض الاقتراض فيما بين الحسابات. وأضاف أن هناك حاجة لتوفر نقد حاضر للبعثات العاملة، وذلك لمجابهة الاحتياجات التشغيلية لبعثات حفظ السلام الخمس الكبرى، ولا يمكن استخدام الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام إلا لتمويل بعثات جديدة أو موسعة. وبين أن المبالغ النقدية المتضائلة للبعثات المنتهية كانت المصدر الوحيد للاقتراض فيما بين الحسابات، وأنه عندما ينضب ذلك المورد، لن تكون المنظمة قادرة على الوفاء بدفع التزاماتها للقوات وللمعدات المملوكة للوحدات. وقال إن ذلك سيشكل نكسة كبيرة، تعقب الجهد المضني الذي بذل للتغلب على هذه المشاكل في الماضي.

٣٨ - وذكر أن الأمم المتحدة لا تزال مدينة للدول الأعضاء بسبب المبالغ المستحقة عن القوات والمعدات المملوكة للوحدات. وأضاف أنه من أصل مبلغ مقداره ٧٤٨ مليون دولار مستحق الدفع في بداية السنة، سيسدد مبلغ ٦٢٩ مليون دولار إلى الدول الأعضاء بنهاية سنة ٢٠٠٢. وقال إنه على الرغم من أن ذلك لا يرقى إلى الهدف الذي حدده الأمين العام بدفع جميع الالتزامات خلال السنة التي يتم تكبدها فيها، فإنه يمثل تحسنا على ما كان عليه الوضع في سنة ٢٠٠١. غير أنه أضاف أن التأخيرات في سداد المبالغ المطلوبة يهدد بعرقلة إحراز تقدم خلال الشهور المقبلة.

٣٩ - وقال إن المنظمة تعتمد على الدفع الفوري للأنصبة المقررة حتى تحافظ على استمرارية قدراتها المالية. وبيّن أنه بنهاية سنة ٢٠٠١، انخفضت قيمة الأنصبة المقررة غير المسددة، وزادت كمية الأرصدة النقدية، وتناقص الدين. ووصف سنة ٢٠٠١ بأنها كانت سنة جيدة. وأضاف أنه على الرغم من زيادة الأنصبة المقررة غير المسددة، والديون المستحقة للدول الأعضاء، فإن سنة ٢٠٠٢ سيظل من الممكن اعتبارها سنة جيدة، وذلك بفضل القرار الذي اتخذته سلطات الولايات المتحدة في الآونة القريبة بالوفاء بطائفة كبيرة من التزامات الولايات المتحدة المستحقة. وأوضح أنه فضلا عن قيام الولايات المتحدة بدفع مبالغ متأخرة قيمتها ٧١٢ مليون دولار على امتداد السنوات الثلاث الماضية، فإنها قد قامت بإلغاء الحد الأعلى البالغ ٢٥ في المائة بالنسبة للمساهمات في عمليات حفظ السلام للفترة الممتدة من سنة ٢٠٠١ إلى سنة ٢٠٠٤. وقد قيد هذا الحد مدفوعاتها في الماضي. وأضاف أن الولايات المتحدة ستُرتب، فضلا عن ذلك، في المستقبل، مواعيد سداد أنصبتها المقررة ليتزامن استئناف دفع المبالغ المستحقة مع بداية كل سنة. وبيّن أن من شأن ذلك أن يلغي حاجة المنظمة إلى الاقتراض فيما بين الحسابات لمعادلة السداد المتأخر للأنصبة المقررة للميزانية العادية.

٤٠ - وعبّر عن القلق إزاء تزايد التباين بين مخصصات الميزانية والولايات المنوطة بالمنظمة. وقال إنه طوال السنوات العشر الماضية، ظلت الميزانية في عمومها ثابتة تقريبا، وتستوعب ارتفاع التكاليف، بما في ذلك التضخم وأوجه الإنفاق غير المتوقع المتعلقة بالسلام والأمن. وقال إن ذلك قد أمكن تحقيقه بفضل المكاسب المترتبة على الكفاءة وأسعار الصرف المواتية. ومع ذلك، فإن التقيد بمستويات

المخصصات لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ لا يزال يشكل تحديا لا يستهان به، ولقد اضطرت المنظمة إلى إلغاء بعض الاجتماعات وخفض استخدام المرافق، والحد من القيام بأية أنشطة أخرى تهدف إلى تحسين تكنولوجيا المعلومات.

٤١ - وقال إنه قد تمت الموافقة على تدابير جديدة، ويتوقع الموافقة على تدابير أخرى، ستدفع بإجمالي الميزانية من مستواه الحالي البالغ ٦٢٥ ٢ مليون دولار إلى أعلى مستوى حققته حتى الآن، ويبلغ تقريبا ٩٣٠ ٢ مليون دولار. وبيّن أن هناك تسعة بنود تمثِّل المجموعة الكاملة، وهي: البعثات السياسية الخاصة (١١٤,٧ مليون دولار)، والتحسينات الأمنية للمقر (٥٩,٤ مليون دولار) واحتياجات مواجهة التقلب في سعر العملات (٤٩ مليون دولار)، وتوصيات لجنة الخدمة المدنية الدولية (٢٩,٧ مليون دولار)، والخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية (٢٢,٥ مليون دولار)، والنفقات غير المنظورة والاستثنائية (١٢ مليون دولار)، والتمويل المطلوب للتعويض عن النفقات الناشئة عن انخفاض معدلات الوظائف الشاغرة (٨ ملايين دولار)، وخدمات المؤتمرات وخدمات الدعم للجنة مكافحة الإرهاب (٧,٥ مليون دولار)، والآثار المالية المترتبة على بنود أخرى (١,٥ مليون دولار). وأوضح أنه إذا ما أخذت هذه العوامل مجتمعة، فإن الزيادة الإجمالية البالغة ٣٠٠ مليون دولار لا يمكن استيعابها ضمن الحجم الحالي للميزانية العادية.

٤٢ - وبيّن أن تمويل البعثات السياسية الخاصة يتطلب اهتماما خاصا، إذ أنه يمثل الحجم الأكبر للزيادة بصفة منفردة من بين جميع البنود الجديدة. وستصل قيمة إجمالي اعتمادات الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ لتمويل البعثات السياسية الخاصة ٢١٣ مليون دولار، ويمثل هذا المبلغ تقريبا ٨ في المائة من حجم الميزانية العادية، وليس ثمة مؤشرات تدل على أن هذه البعثات ستكون أقل عددا في فترة السنتين المقبلة. وأشار إلى أن الأمين العام، عند تقديمه لمخطط الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، طلب إلى الجمعية العامة أن تنظر فيما إذا كانت البعثات السياسية الخاصة قابلة للإدراج، في واقع الأمر، ضمن نطاق إجراءات الميزانية العادية. وحث اللجنة على أن تفكر مليا في هذه المسألة، آخذة في الاعتبار الحاجة إلى إعادة إقامة توازن بين مخصصات الميزانية والولايات المنوطة بالأمم المتحدة. وقال في الختام إن الأمين العام قد ذكر في خطته الأخيرة للإصلاح أنه قد تم فعلا تحقيق إنجازات كثيرة، بيد أنه يمكن إنجاز المزيد من أجل تعزيز الإدارة المالية للمنظمة.

البند ١١٢ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (تابع)

ترتيبات تحقيق اللامركزية في ميزانية الخدمات المركزية وشؤونها المالية (A/57/7/Add.3 و A/57/348).

التعاون بين إدارات المقر واللجان الإقليمية (A/57/7/Add.3 و A/57/361؛ E/2002/15 و Add.1 و 2 و 3 و Corr.1)

تقديم الخدمات الاستشارية (A/57/7/Add.3 و A/57/363)

الاتجاهات في الموارد الخارجة عن الميزانية والمخصصة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأثرها على قدرة اللجنة على الاضطلاع ببرنامج العمل (A/57/7/Add.3 و A/57/364)

خطة زيادة عنصر الميزانية العادية لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي (A/57/7/Add.3 و A/57/362)

تعزيز إدارة شؤون الإعلام في إطار قدراتها الحالية من أجل دعم وتحسين موقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت بجميع اللغات الرسمية للمنظمة (A/57/7/Add.2 و A/57/355)

البند ١١١ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

الخدمات العامة (A/57/7/Add.3 وA/57/176)

٤٣ - **السيد ساش** (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية): عرض تقرير الأمين العام عن ترتيبات تحقيق اللامركزية في ميزانية الخدمات المركزية وشؤونها المالية (A/57/348)، وتقرير الأمين العام عن تعزيز إدارة شؤون الإعلام في إطار قدراتها الحالية من أجل دعم وتحسين موقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنيت بجميع اللغات الرسمية للمنظمة (A/57/355)، ومذكرة الأمين العام بشأن التعاون بين إدارات المقر واللجان الإقليمية (A/57/361)، وتقرير الأمين العام عن خطة زيادة عنصر الميزانية العادية لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي (A/57/362)، وتقرير الأمين العام عن تقديم الخدمات الاستشارية (A/57/363)، وتقرير الأمين العام عن الاتجاهات في الموارد الخارجة عن الميزانية والمخصصة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأثرها على قدرة اللجنة على الاضطلاع ببرنامج العمل (A/57/364).

٤٤ - وأضاف قائلا إن التقرير الوارد في الوثيقة A/57/348 قدم عملا بأحكام الفقرة ٣٧ من قرار الجمعية العامة ٥٦/٢٥٣، التي طلبت إلى الأمين العام أن يدرس إمكانية الأخذ بالممارسة التي تغدو بموجبها إدارات الأمانة العامة للأمم المتحدة مسؤولة في إطار ميزانياتها الخاصة عما تستعمله من الخدمات المركزية التي يجري حاليا تحمل تكاليفها مركزيا في إطار الباب ٢٧ (الإدارة وخدمات الدعم المركزي) من الميزانية العادية وعن تسديد تكاليف تلك الخدمات. والواقع أن ترتيبات تحميل نفقات الخدمات المقدمة مركزيا للجهات المستعملة لها كانت قائمة منذ مستهل الثمانينات. وتشمل الخدمات المقدمة المكالمات الهاتفية الطويلة المسافة، واستبدال معدات التشغيل الآلي للمكاتب وصيانتها، واستعمال المركز الدولي للحساب الإلكتروني، فضلا عن خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية الإضافية في الآونة الأخيرة. كما توجد إجراءات رسمية لاسترداد التكاليف فيما يتعلق بالخدمات المقدمة لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها. وقال إنه لا بد لدى النظر في إمكانية توسيع تلك الترتيبات من ضرورة الاحتفاظ باحتياطي تشغيلي، فضلا عن العبء الإداري المترتب عن إنشاء نظم مستقلة لتحميل النفقات، مضيفا أن الترتيبات الحالية تتسم بالفعالية. ولذلك، فالأمانة العامة تنوي أن تبقي مسألة ترتيبات تحقيق اللامركزية في ميزانية الخدمات المركزية قيد الاستعراض، ولا تنوي التوسع في استعمال تلك الطريقة إلا بالقدر الذي يتسق مع أفضل الممارسات ويكفل الاستعمال الأمثل لموارد المنظمة المحدودة.

٤٥ - وفي معرض الحديث عن مذكرة الأمين العام الواردة في الوثيقة A/57/361، أشار إلى أن الجمعية العامة طلبت إلى الأمين العام، في الفقرة ٦٩ القرار ٥٦/ ٢٥٣ زيادة تعزيز التعاون بين إدارات المقر ذات الصلة واللجان الإقليمية من أجل كفالة جودة النواتج والخدمات المقدمة إلى الدول الأعضاء ومعالجة جوانب الازدواجية والتداخل في الخدمات، إن وجدت. وقد جرى تناول المسألة في تقرير الأمين العام إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما (E/2002/15 وadd.1 و2 و3 وE/2002/15/Corr.1)، وعلى نحو أعم في الفقرات ١١٤ و١١٥ ومن ١٢٨ إلى ١٣٠ من تقرير الأمين العام عن تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء مزيد من التغييرات (A/57/387).

٤٦ - وأردف قائلا إن التقرير الوارد في الوثيقة A/57/363 قد أعد عملا بأحكام الفقرة ٩٤ من قرار الجمعية العامة ٥٦/٢٥٣، الذي طلب فيه إلى الأمين العام النظر في تفادي الازدواجية والاستعمال الأمثل والفعال للموارد فيما يتعلق بالخدمات الاستشارية المقدمة إلى الدول الأعضاء. واستعرض التقرير هدف الخدمات الاستشارية ونطاقها، ومعايير اختيار الجهات المستفيدة، وأنواع الخدمات الاستشارية المعروضة، وتنسيق تلك الخدمات على الصعيد الحكومي الدولي وعلى صعيد الأمانة العامة. وتتولى

تقديم الخدمات الاستشارية إدارات الأمم المتحدة وكياناتها المدرجة في الفقرة ٤ من التقرير. ومن الأساسي، لتفادي الازدواجية، أن يجري تنسيق أنشطتها بفعالية. وعلى الصعيد الحكومي الدولي، يتولى المجلس الاقتصادي والاجتماعي توفير التوجيه، وخاصة في القرارات والمقررات المنبثقة عن الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة فيما يتعلق بالجزء الخاص بالتعاون الإنمائي الدولي. ويتميز التوجيه المقدم فيما يتعلق بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ونظام المنسق المقيم بكونه ذا صلة بتقديم الخدمات الاستشارية على نحو خاص. أما على الصعيد التنفيذي، فتقوم بالتنسيق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية اللتان تكفلان، في جملة أمور، تفادي الازدواجية وتحديد المسؤوليات بوضوح في عدد من الميادين العريضة والمتعددة الاختصاصات مثل القضاء على الفقر. وفيما يتعلق باستعمال الموارد، من المهم الإشارة إلى أن تقديم الخدمات الاستشارية ليس نشاطا مستقلا بذاته، وإنما هو جزء لا يتجزأ من برامج الخطة المتوسطة الأجل التي تديرها مختلف الإدارات والكيانات المستجيبة لطلبات الخدمات الاستشارية الواردة من الحكومات في نطاق ميادين اختصاصها. وترد المعلومات المتعلقة بالإجراءات المتبعة لكفالة الاستعمال الأمثل والفعال للموارد في الفرع الثالث من التقرير. وتنظر اللجنة الثانية حاليا في التقارير الإضافية المتعلقة بتقديم الخدمات الاستشارية، التي استعرضها المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٤٧ - وفيما يتعلق بالتقرير الوارد في الوثيقة A/57/364، أشار إلى أن الجمعية العامة طلبت إلى الأمين العام، في الفقرة ١٢١ من قرارها ٥٦/٢٥٣، أن يقدم إليها في دورتها السابعة والخمسين مقترحات محددة لمواجهة التأثير المترتب عن تضاؤل الموارد الخارجة عن الميزانية والمخصصة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وبغض النظر عن طلب الجمعية العامة، تظهر البيانات ذات الصلة أن النفقات الخارجة عن الميزانية للجنة شهدت، في الواقع، زيادة مطردة على مدى فترات السنتين الثلاث الماضية. وقد فطن إلى حدوث تضاؤل في الموارد الخارجة عن الميزانية من المقارنات التي أجريت بين النفقات الخارجة عن الميزانية الفعلية في فترات السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، و١٩٩٨-١٩٩٩، و٢٠٠٠-٢٠٠١ والتقديرات الأولية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. ويمكن تفسير الفرق بالغموض الملازم لعمليات التوقع. وعلى نحو ما ذكر في الفقرة ١٣ من التقرير، ثمة عدد من القيود يعوقه توسيع الموارد الخارجة عن الميزانية للجنة؛ وسيتم إبقاء هذه المسألة قيد النظر. كما ستستعرض الأمانة العامة طرائق تقدير مستويات الموارد الخارجة عن الميزانية.

٤٨ - أما فيما يتعلق بالتقرير المتضمن في الوثيقة A/57/362، فقد أشار إلى أن الجمعية العامة طلبت إلى الأمين العام، في الفقرة ١٠١ من قرارها ٥٢/٢٢٠، أن يجعل الترتيبات المالية لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي متمشية مع الترتيبات المالية للمكاتب الإدارية المماثلة التابعة للأمم المتحدة. وقد بذلت جهود في فترات السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، و٢٠٠٠-٢٠٠١، و ٢٠٠٢-٢٠٠٣ لتعزيز مكتب نيروبي من خلال زيادة عنصر ميزانيته العادية تدريجيا وخفض اعتماده على الموارد الخارجة عن الميزانية. وبالإضافة إلى ذلك، زود مكتب الأمم المتحدة في نيروبي بتجهيزات قوية في مجال خدمات المؤتمرات. ويلتزم الأمين العام بمزيد من العمل من أجل زيادة موارد الميزانية العادية للمكتب. ويذكر تقرير الأمين العام عن مخطط الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (A/57/85) أن من المتوقع أن تتعزز موارد المكتب. وستقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين، مقترحات محددة للميزانية تصب في هذا الاتجاه، رهنا بموافقتها على المستوى الضروري للموارد في دورتها السابعة والخمسين.

٤٩ - وأشار، أخيرا، إلى أن الجمعية العامة طلبت إلى الأمين العام، في الفقرة ١٤٥ من قرارها ٥٦/٢٥٣، أن يقدم إليها في دورتها السابعة والخمسين اقتراحات محددة بشأن تعزيز إدارة شؤون الإعلام، في إطار قدراتها الحالية، من أجل دعم وتحسين

موقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت بجميع اللغات الرسمية للمنظمة. ويتناول التقرير الوارد في الوثيقة A/57/355 الآثار المالية لذلك الطلب. ويتمثل دور الإدارة فيما يتعلق بالموقع على شبكة الإنترنت في كفالة التنسيق بين مختلف الإدارات التي توفر مضامين للموقع من أجل ضمان اتساق المعلومات والتقيد بالمبادئ التوجيهية الرسمية وتقليص ازدواجية الجهد. و لم تكن هناك اعتمادات من الميزانية للشروع في تشغيل الموقع في سنة ١٩٩٥. وقامت الإدارة بإعداده وتغطية نفقاته من خلال إعادة توزيع موارد البرامج الأخرى. على أن الموارد المتوفرة للإدارة تقف عند المستوى السابق بالكاد. وتبلغ الموارد الإضافية المطلوبة لكفالة مواصلة إعداد الموقع باللغات الرسمية الست وصيانته وإغنائه ما قدره ١,٣ مليون دولار. وستتيح تلك الموارد، في جملة أمور، إنشاء ثمان وظائف جديدة من الفئة الفنية، وست وظائف من فئة الخدمات العامة في قسم الموقع على شبكة الإنترنت بالإدارة، وشراء المعدات والخدمات اللازمة، واستئجار حيز للمكاتب، على النحو المجمل في مرفق التقرير. وتتعلق الاحتياجات من الموارد المذكورة آنفا بإدارة شؤون الإعلام فحسب، ولا تراعي احتياجات دعم الهياكل الأساسية ذات الصلة لشعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات التابعة لإدارة الشؤون الإدارية أو تكاليف توفير المضمون باللغات الأخرى. وسيتعين تناول تلك الاحتياجات في المستقبل.

٥٠ - **السيد نيوا** (الأمين العام المساعد لخدمات الدعم المركزي): أشار لدى عرضه تقرير الأمين العام عن الخدمات المشتركة (A/57/176)، إلى أن التقرير يقدم موجزا للجهود الجارية والإنجازات المتحققة في ميادين الخدمات المشتركة منذ صدور التقرير السابق في الموضوع (A/55/461). وقال إن فرقة العمل المعنية بالخدمات المشتركة تواصل العمل بفعالية كقناة للتعاون بين الوكالات. وتتألف هذه الفرقة التي يتولى رئاستها بوصفه المنسق التنفيذي للخدمات المشتركة، من كبار ممثلي الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، فضلا عن ممثلي برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى الذين يشاركون كمراقبين. وقد أثبتت الفرقة فائدتها كمنتدى لمناقشة المسائل المتعلقة بالأنشطة التنفيذية المشتركة وإعداد المبادرات المبتكرة.

٥١ - وأشار إلى أنه على مدى السنوات الخمس الماضية، ركزت فرقة العمل جهودها على الخدمات المشتركة التي من شأنها أن تفيد المنظمات المشاركة وتعود عليها بالنفع. ويمثل مشروع المحفوظات الرقمية حاليا أولوية بالنسبة لمنظمات الأمم المتحدة المتمركزة في نيويورك، ولا سيما في أعقاب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وقد اكتملت المرحلة الأولى من المشروع، وعين على رأسه مدير لمراقبة تنفيذ المرحلتين ٢ و٣ تحت إشراف الفريق العامل المعني بإدارة المحفوظات والسجلات. وأنشأ الفريق العامل المعني بالشراء صفحة على الإنترنت لترتيبات الشراء المشتركة بين الوكالات لتوفير نافذة وحيدة للموردين التجاريين تربطهم بمواقع المنظمات والوكالات المشاركة على الإنترنت. ويقوم الفريق العامل حاليا بوضع اللمسات الأخيرة على ترتيبات الشراء عن طريق تعيين وكالة رائدة من بين أربع منظمات تابعة للأمم المتحدة، فضلا عن إعداد برنامج تدريبي مشترك بين الوكالات ومعتمد مهنيا في ميدان الشراء بالتعاون مع كلية موظفي الأمم المتحدة في توران بإيطاليا. ويقوم الفريق العامل المعني بخدمات السفر والنقل بدراسة مبادرات نموذجية في ميدان إدارة شؤون السفر كما يشارك في إبرام عقد عالمي للشحن، وسيتاح ذلك العقد لمنظمات الأمم المتحدة الأخرى.

٥٢ - ولاحظ بارتياح أن مبادرة الخدمات المشتركة قادت إلى إنشاء شبكتين مشتركتين بين الوكالات، وهما شبكة مديري المرافق المشتركة بين الوكالات وشبكة الأمم المتحدة لخدمات الأمن والسلامة. وأنشأت الشبكتان أخيرا موقعين مشتركين بين

الوكالات على الإنترنت يعتبران بمثابة منتديين بشأن المسائل التقنية التي لا تهم المقر والمكاتب الخارجة عنه وحسب، وإنما تهم أيضا الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية. وكان الدعم التقني والاستشاري الذي قدمته فرقة العمل لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ذا فضل في إكمال المرحلة النموذجية من خطتها للخدمات المشتركة؛ وقد جرى توسيع ذلك الدعم ليشمل الخطة التجريبية العالمية. وقال إنه مسرور باقتداء جنيف ونيروبي بنهج الخدمات المشتركة المتبع في نيويورك، من خلال إنشاء فرقتي عمل مشتركتين بين الوكالات وفريقين عاملين تقنيين.

٥٣ - وأردف قائلا إن من المتوقع أن يكتمل في منتصف سنة ٢٠٠٣ تنفيذ مبادرة الخدمات المشتركة التي بدأت في سنة ١٩٩٧ في إطار المسار الثاني لبرنامج الإصلاح الذي أعده الأمين العام. على أن العمل المستهل فيه في إطار البرنامج سيتواصل، وستجتمع فرقة العمل دوريا لرصد التقدم المحرز في ميدان الخدمات المشتركة. ويدعو برنامج الإصلاح الجديد للأمين العام، على النحو المبين في الوثيقة A/57/387، إلى مواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق التناسق والتكامل على الأصعدة التنفيذية كافة. وفي هذا السياق، ستدرس فرقة العمل إمكانية توحيد جهودها في مجال الخدمات المشتركة مع جهود فريق الإدارة التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ضمن هيئة تنسيق واحدة. وسيكفل هذا النهج تحدد واتساع نطاق الالتزام بمتابعة الخدمات المشتركة وتنسيق السياسات والإجراءات التنفيذية لمنظمات الأمم المتحدة المعنية. كما سييسر زيادة التعاون مع الوكالات المتخصصة والمؤسسات المالية الدولية.

٥٤ - **السيد مسيلي** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قدم تقريري اللجنة الاستشارية ذوي الصلة (A/57/7/Add.2 و 3). وقال إن التقرير الوارد في الوثيقة A/57/7/Add.3 يتناول تقارير الأمين العام الواردة في الوثائق A/57/362 و A/57/176 و A/57/364 و A/57/363 و A/57/348 ومذكرة الأمين العام الواردة في الوثيقة A/57/361، وإن اللجنة الاستشارية ستشير إلى مضمون تقرير الأمين العام عن الخطة الرامية إلى زيادة عنصر الميزانية العادية لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي (A/57/362)، حسب الاقتضاء، عندما ستنظر في العرض العام للميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

٥٥ - وتابع قائلا إن تقرير اللجنة الاستشارية الوارد في الوثيقة A/57/7/Add.2 يتناول تقرير الأمين العام عن تعزيز إدارة شؤون الإعلام، ضمن القدرات المتاحة، لدعم وتعزيز موقع الأمم المتحدة على الإنترنت بجميع اللغات الرسمية المعتمدة في المنظمة (A/57/355). فالأمين العام يطلب موارد إضافية تبلغ ١,٣ مليون دولار لتمويل الأنشطة المبينة في التقرير. وإدارة شؤون الإعلام قدمت خيارين فعليين للتكلفة مصممين لتحقيق المساواة المرجوة بين اللغات الرسمية؛ ويتمشى الاقتراح قيد النظر مع الخيار الثاني (A/57/355، الفقرة ٩). وأضاف أن اللجنة الاستشارية، بعد أن استعرضت اقتراح الأمين العام الذي سيترتب عليه إنشاء ١٤ وظيفة جديدة، ونظرا للاستعراض الجاري لإدارة شؤون الإعلام وقيام الجمعية العامة بالنظر في المقترحات الواردة في تقرير الأمين العام عن تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء مزيد من التغييرات (A/57/387)، توصي في الفقرة ٨ من تقريرها بأن يمضي الأمين العام قدما في تنفيذ اقتراحه المتعلق بالموقع على الإنترنت وأن يبلغ عن الاحتياجات من الميزانية، إن وجدت، في سياق تقرير الأداء الثاني لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

٥٦ - **السيدة تشيبومي** (كينيا): أعربت عن تقديرها للتدابير المتخذة من أجل تعزيز قدرات مكتب الأمم المتحدة في نيروبي وزيادة استخدام مرافق المؤتمرات فيه. وقالت إن الزيادة المطردة في استخدام قدرات المكتب، برغم التحديات الخطيرة التي يفرضها عدم كفاية الموارد، لخير دليل على

جدوى نيروبي كمكان هام للأمم المتحدة والهيئات الحكومية الدولية الأخرى على حد سواء لعقد المؤتمرات الدولية وكمركز عالمي للبرامج. وأبدت ترحيبها بالجهود المبذولة لزيادة عنصر الميزانية العادية للمكتب، ولكنها اعتبرت أن تلك الجهود لم تبلغ المدى المطلوب. فالنمو الحقيقي المقترح للمكتب ازداد بنسبة ١٥,٢ في المائة في فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، ولكن بنسبة ٩,٧ في المائة فقط في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وأملت أن تعالج الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ هذا التناقض وأن يتم تزويد المكتب بموارد مالية كافية ومستدامة يمكن التنبؤ بها. ويتعين النظر بجدية أيضا في زيادة عنصري الميزانية العادية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وتقليل اعتمادهما على موارد خارجة عن الميزانية لا يمكن التنبؤ بها للقيام بمعظم أنشطتهما الرئيسية، ولا سيما وأن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أصبح الآن برنامجا قائما بذاته.

٥٧ - **السيد كريستيانسين** (الدانمرك): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة، إستونيا، بلغاريا، بولندا، تركيا، الجمهورية التشيكية، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، قبرص، لاتفيا، ليتوانيا، مالطة، هنغاريا، بالإضافة إلى أيسلندا وليختنشتاين. وأشار إلى تقرير الأمين العام عن ترتيبات تحقيق اللامركزية في ميزانية الخدمات المركزية وشؤونها المالية (A/57/348) قائلا إن الاتحاد الأوروبي مقتنع بأن اعتماد ترتيبات لتحقيق اللامركزية في ميزانية الخدمات المركزية وشؤونها المالية، حيثما ينطبق ذلك، هو الأسلوب السليم للتشجيع على قدر أكبر من المسؤولية المالية داخل المنظمة، وإنه ينبغي السعي بشكل نشط إلى تنفيذ هذه التدابير.

٥٨ - وأشار إلى أن المقترحات المتعلقة بمكتب الأمم المتحدة في نيروبي (A/57/362) وردت أيضا في تقرير الأمين العام عن العرض العام للميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (A/57/85). لذا، فإن الاتحاد الأوروبي يتوقع من اللجنة أن تنظر في المقترحات المتصلة بالميزانية في الدورة الثامنة والخمسين في سياق المداولات بشأن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين تلك.

٥٩ - وفيما يتعلق بالتقرير عن تقديم الخدمات الاستشارية (A/57/363)، لاحظ أن هذا التقرير لا يتضمن سوى معلومات عامة للغاية عن الجهود المبذولة لاستخدام الموارد بطريقة تتسم بقدر أكبر من الفعالية ولتفادي الازدواجية بين هيئات الأمم المتحدة. وأضاف أن المسألة تتطلب المزيد من الدراسة.

٦٠ - وفيما يتعلق بالتقرير عن الموارد الخارجة عن الميزانية للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (A/57/364)، الذي يُظهر أن مستوى الإنفاق على مشاريع التعاون التقني في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ كان أعلى من مستوى الإنفاق في فترات السنتين السابقة، قال إن الاتحاد الأوروبي يوافق على إبقاء مستوى الموارد الخارجة عن الميزانية المتاحة للجنة قيد الاستعراض.

٦١ - وأشار إلى التقرير عن التعاون بين إدارات المقر واللجان الإقليمية (A/57/361) قائلا إن الاتحاد الأوروبي يواصل تأييد إجراء تقسيم واضح للعمل بين إدارات المقر واللجان الإقليمية، ويوافق على الاستنتاج الذي توصلت إليه اللجنة الاستشارية بأن المعلومات المقدمة محدودة، ويدعو إلى تقديم إيضاح كامل، في سياق العرض العام للميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، للتدابير المتخذة من أجل مواصلة تعزيز التعاون وكفالة نوعية الخدمات والحيلولة دون الازدواجية والتداخل في أنشطة دعم البرامج وتحسين فعالية هذه الأنشطة.

٦٢ - وفيما يتعلق بالمقترحات الرامية إلى تعزيز إدارة شؤون الإعلام من أجل دعم الموقع على شبكة الإنترنت

(A/57/355)، أعلن أن الاتحاد الأوروبي يعلق أهمية كبرى على تعدد اللغات في أنشطة الأمم المتحدة في مجالي الإعلام والعلاقات العامة، ويرى أن الجهود التي ترمي إلى توسيع استخدام اللغات الرسمية الست، ولغات أخرى حيثما يمكن ذلك، يجب أن تستمر. فالتقرير يدعو إلى تزويد إدارة شؤون الإعلام بمزيد من الموارد لكفالة المساواة الكاملة بين اللغات الرسمية في موقع الأمم المتحدة على الإنترنت. والاتحاد الأوروبي على استعداد لمناقشة هذا الاقتراح، ولكنه يرى أنه يتعين النظر فيه في السياق الأعم للاستعراض الجاري لإدارة شؤون الإعلام. وتابع قائلا إن اللجنة ستكون في وضع أفضل للنظر في الآثار المترتبة في الميزانية على ذلك الاقتراح في الدورة الثامنة والخمسين، بعد أن تكون لجنة الإعلام قد عقدت دورتها الخامسة والعشرين. فهذه اللجنة طلبت من الأمين العام أن يعد مواد إضافية عن السبل الأكثر عملية والتي تحقق أكبر قدر ممكن من فعالية التكلفة للشروع في تطوير الموقع على الإنترنت بلغات متعددة لكي تنظر فيها في تلك الدورة.

٦٣ - **السيد وينز** (أوروغواي): قال إن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تمكنت من زيادة الفعالية إلى أقصى حد ممكن بموارد محدودة وحسنت نوعية تقاريرها. فالعديد من بلدان المنطقة يواجه أزمة اقتصادية، والمعلومات التي ترد في التقارير هي ذات فائدة قيمة تساعد في مواجهة تلك الأزمة. وبالرغم من زيادة الموارد الخارجة عن الميزانية، هناك تقارير رئيسية تعذر على اللجنة أن تعدها بسبب النقص في الأموال. وأشار إلى الفقرة ١٣ من تقرير الأمين العام (A/57/364)، التي تناولت الأثر البالغ المتوقع لتخفيض أسعار العملات على تبرعات بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للموارد الخارجة عن الميزانية خلال فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، وسأل عما إذا كانت لدى الأمانة العامة أي توقعات لهذا الأثر.

٦٤ - **السيد دياز** (شيلي): أيد التعليقات التي أوردها ممثل أوروغواي وأبرز أن تخفيض أسعار العملات أثر تأثيرا شديدا في اقتصاد بلدان أمريكا اللاتينية وأنه سيؤثر أيضا على تبرعاتها إلى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٦٥ - **السيد صباغ** (الجمهورية العربية السورية): علق على تقرير الأمين العام عن تعزيز إدارة شؤون الإعلام (A/57/355) قائلا إن وفده يدعم جميع الجهود، ولا سيما الجهود المشار إليها في الفقرة ١٩ من التقرير، الرامية إلى كفالة تمثيل جميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة في موقع الأمم المتحدة على الإنترنت. واعتبر أن ذلك يمثل خطوة متواضعة نحو تحقيق المساواة بين اللغات الرسمية. غير أن التقدم المحرز في كفالة تلك المساواة سينتكس إذا ما استُثنيت البيانات الصحفية والمعاهدات من شرط الترجمة، كما هو مذكور في الفقرة ١٨ من التقرير. وطلب أن تناقش لجنة الإعلام هذه المسألة. وأشار أيضا إلى أن الاستنتاجات والتوصيات في النسخ العربية من التقارير المعروضة على اللجنة ليست بالخط الداكن.

٦٦ - **السيد مايغا** (مالي): أشار إلى التقرير عن خطة زيادة عنصر الميزانية العادية لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي (A/57/362)، وركز على أن الجمعية العامة طلبت إلى الأمين العام في القرار ٥٦/٢٥٣ أن يوفر موارد كافية للميزانية لكي تتمشى العمليات المالية لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي مع العمليات المالية لمكاتب الأمم المتحدة الإدارية المماثلة، كالمكتبين في جنيف وفيينا. ورحب بالتقدم المحرز، ولكنه اعتبر أن هناك مجالا لمزيد من التحسين. فخدمات الترجمة الشفوية، على سبيل المثال، ليست على قدم المساواة مع مثيلاتها في المكتبين الآخرين. وما زال برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، بالرغم من الجهود التي يبذلانها، يواجهان مشاكل في تمويل

الدعم الإداري. وينبغي اتخاذ خطوات لترجمة الالتزام الذي أعلن عنه الأمين العام إلى موارد ملموسة.

٦٧ - **السيد هاو بين** (الصين): قال إن تقرير الأمين العام عن تعزيز إدارة شؤون الإعلام (A/57/355) يقدم صورة واضحة لتنفيذ الأمانة العامة لتوصيات الجمعية العامة بشأن تطوير موقع المنظمة على الإنترنت. فمنذ إنشائه في عام ١٩٩٥، بفضل الجهود التي بذلتها على الخصوص إدارة شؤون الإعلام، أصبح هذا الموقع مصدرا قيما تستمد منه الحكومات والدوائر الأكاديمية والجمهور المعلومات عن دور الأمم المتحدة. وملايين الزيارات لهذا الموقع خير دليل على نجاحه. وأعلن أن وفده يهنئ الأمم المتحدة على ذلك الإنجاز، إلا أنه يرغب في إبداء قلقه لاختلال التوازن في استخدام اللغات الرسمية الست المعتمدة في المنظمة. وتابع قائلا إن وفده يرحب باقتراح إنشاء وظيفة من رتبة ف - ٤ لشخص مسؤول عن تنسيق استخدام اللغات الرسمية، ولكنه يأسف لعدم وجود وظيفة من الفئة الفنية مخصصة للموقع باللغة الصينية. فوفده يرى أن ذلك أصبح ضروريا في ضوء الزيادة الهائلة في امتلاك الحاسوب واستخدام الإنترنت في الصين إذ بلغ عدد مستخدمي الإنترنت ٤٥,٨ مليون شخص، وعددهم في تزايد. ويبدي العديد من الصينيين اهتماما بالغا بشؤون الأمم المتحدة. لذا، فإن الاستثمار مجد في موقع الأمم المتحدة باللغة الصينية.

٦٨ - **السيد الأطرش** (الجماهيرية العربية الليبية): قال إن وفده، على غرار العديد من الوفود الأخرى، يرغب في التشديد على أهمية المساواة بين لغات الأمم المتحدة الرسمية الست في موقع المنظمة على الإنترنت. فقد نوقشت هذه المسألة في دورات سابقة للجنة، كما تناولتها قرارات سابقة للجمعية العامة، غير أن التقدم في هذا المجال لم يحقق كامل التوقعات. وقال إن وفده يأمل في أن تُتخذ إجراءات ملموسة لتحسين موقع الأمم المتحدة على الإنترنت بجميع اللغات الرسمية بغية زيادة اطلاع البلدان والأفراد على أنشطة المنظمة.

٦٩ - وفيما يتعلق بالخطة الرامية إلى زيادة عنصر الميزانية العادية لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي (A/57/362)، أشار إلى أن التقدم في توفير المزيد من الموارد يتسم بالبطء. وقال إن وفده يأمل في أن تُتخذ المزيد من الخطوات الفعالة في السنة القادمة لوضع مكتب الأمم المتحدة في نيروبي على قدم المساواة مع المكتبين في جنيف وفيينا.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.